

## وزير الداخلية يتمرد على رئيس الجمهورية وتقتل النجدة



## علي الشعباني

> قال مراقبون إن أحداث وزارة الداخلية الأسبوع الماضي هي جزء من مخطط حزب

الإصلاح لضرب الأمن والاستقرار وتدمير مؤسساته الأمنية والعسكرية وإحلال مليشيات وعناصر القاعدة بدلاً عنها.

معتبرين استقدام وزير الداخلية لمليشيات من الفرقة لقتل أفراد النجدة وتدمير الوزارة خيانة عظمى يجب أن يحاسب عليها، كون الوزير ارتكب مخالفة دستورية وقانونية واضحة هو المسؤول الأول عن دماء وأرواح الجنود الذين استشهدوا وهم في معسكراتهم ويؤدون واجباتهم.

## علي محسن والإصلاح يمتلكان تشكيلات أمنية وعسكرية خارج مؤسسات الدولة

## &gt; مليشيات الفرقة أتلقت مركز المعلومات ونهبت محتويات مكاتب الوزارة..

## بتواطؤ من وزير المالية.. وزير الداخلية يتسلم مخصصات (10) آلاف جندي

المحاولة الانقلابية العام الماضي. > وفي ذات السياق كشفت مصادر مطلعة لـ«الميثاق» عن سعي وزير الداخلية إلى تحويل وزارة الداخلية إلى وزارة إصلاحية مائة بالمائة، حيث يجري التجنيد السري لعناصر الإصلاح داخل الوزارة على قدم وساق، كما أفادت المصادر أن وزير الداخلية تمرد على رئيس الجمهورية ولجأ إلى المتمرد علي محسن لتنفيذ مخطط الاعتداء على مبنى الوزارة وقتل الجنود فيها ونهب محتوياتها، إضافة إلى استغلال الوزير لتوجهات رئيس الجمهورية بتجنيد عشرة آلاف شخص بهدف تعزيز الأمن والاستقرار ومواجهة الاختلالات الأمنية غير أن الوزير ومنذ أربعة أشهر يتسلم من وزارة المالية التعزيزات المالية لعدد عشرة آلاف جندي.

الجدير بالذكر أن مليشيات من الفرقة المتمردة قامت باقتحام وزارة الداخلية بناءً على توجيهات من وزير الداخلية واشتبكت مع قوات النجدة مما أسفر عنه استشهاد (٤) أشخاص واصابة (٤٨) جندياً من النجدة.

من جانبه نفى قائد قوات الأمن المركزي فضل يحيى القوسي صحة ما تناولته وسائل الإعلام والمواقع الإخبارية التابعة للإصلاح حول اقتحام الأمن المركزي لمبنى الوزارة. مؤكداً أن ما قامت به قوات الأمن المركزي هو تنفيذ توجيهات وزير الداخلية لحماية الوزارة وتأمينها.



والماطلة في صرف مستحقات الجنود وعلاواتهم من قبل قيادة الوزارة، وإيضاً عملية نقل الجنود والوحدات الأمنية بين المحافظات تعتبر مؤشرات ودلائل تؤكد على أن الإصلاح يريد تدمير وزارة الداخلية والانتقام من منتسبها الذين صمدوا في مواجهة الفوضى والتخريب الذي قامت به عصابة أولاد الأحمر وعناصر الإصلاح في أمانة العاصمة وافشلوا



وقطاعاتها المختلفة لصالح التجمع اليمني للإصلاح.. الذي يريد تحويل وزارة الداخلية إلى أحد أذرعه العسكرية التي تمكنه من إحكام السيطرة على الأوضاع الأمنية داخل البلاد والتحكم بعد ذلك في كل شيء.

وقال الجوفي: إن عملية التجنيد السرية التي تتم لعناصر حزب الإصلاح بوزارة الداخلية وكذلك إتلاف ملفات وبيانات منتسبها



محتوياته ولكنها فشلت في ذلك، حيث تصدى جنود النجدة وحراسة الوزارة لهم واعتقلوا منهم (٨٣) شخصاً كانوا يرتدون زي الأمن العام قدموا على متن مدرعات عسكرية وأطلق تابعة للفرقة المتمردة.

> من جانبه أكد الباحث الأمني العقيد صالح عبدالله الجوفي أن ما حدث في وزارة الداخلية هو مخطط تخريبي يهدف إلى تدمير الوزارة

وحمل المراقبون وزير الداخلية عبدالقادر قحطان مسؤولية الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد والذي يخدم العناصر الإرهابية والمتمردين، حيث قال الناشط السياسي محمد المقالح إن أحداث وزارة الداخلية تثبت أن المتمرد علي محسن وجماعته يمتلكون تشكيلات أمنية وعسكرية خارج مؤسسات الدولة، ويضيف: هم بذلك يريدون أن يكون لهم جيشهم وأمنهم الخاص، وأحداث وزارة الداخلية تعد فضيحة لهم. وأوضحت المصادر أن وزير الداخلية الذي استعان بمليشيات الفرقة لسفك دماء جنود يطالبون بمستحققاتهم المالية يستلم مخصصات مالية لعشرة آلاف جندي قبل أن يتم تجنيدهم وتتواطؤ من وزير المالية، ويأتي ذلك حسب ما أكدت المصادر في إطار مخطط لإحلال عناصر متطرفة بدلاً عن قوات النجدة والأمن المركزي مستغلين بذلك توجيهات لرئيس الجمهورية لتجنيد ذلك العدد بغرض تعزيز الأمن والاستقرار.

وفي ذات الصعيد أكدت مصادر بوزارة الداخلية أن مليشيات الفرقة التي استعان بها وزير الداخلية نهب محتويات الوزارة وأتلقت مركز معلومات الوزارة الذي يحتوي على معلومات دقيقة ومهمة عدد من قطاعات الوزارة الحيوية كالجوازات والمرور والأحوال المدنية وقطاعات أخرى على ارتباط بكفاحة الجريمة والإرهاب.

وأفادت المصادر أن تلك المليشيات حاولت اقتحام مكتب أريش منتسبي الوزارة وإتلاف كل

## وكيل محافظة أربيل لـ«الميثاق»:

## لا يمكننا العمل مع حكومة لم توفر جهازاً أمنياً للمحافظة

الوزراء في مدينة عدن عقب تحرير محافظة أربيل، وكذلك في اجتماعاً مع وزير الدفاع والداخلية عند حضورهما إلى أربيل وطرخنا عليهم أن توفير الجهاز الأمني وإعادة الأجهزة الحكومية للعمل في محافظة أربيل من الأولويات الأساسية التي يحتاجها المواطن في أربيل.

وتابع قائلاً: «مادم لا يوجد جهاز أمني ولا منطقة أمنية في محافظة أربيل لا يمكن أن يطمن الناس في العودة إلى بيوتهم وأعمالهم بأجهزة السلطة المحلية». مشيراً إلى أنه مضى إلى اليوم أكثر من شهرين على تحرير أربيل من عناصر القاعدة ولم تستطع الحكومة توفير أمن للمدينة ولم يتجاوب أحد معنا.

لافتاً إلى إن إنشاء منطقة أمنية وتوفير القوة الأمنية اللازمة لمحافظة أربيل، تعد أولوية رئيسية لأنه بدون وجود الأمن لن يطمن الناس على حياتهم والعودة إلى المحافظة أو إلى عملهم في المكاتب الحكومية، وقال: لكن لم يستجب أحد لمطالبنا.

وقال الرهوي: إن الاعتداء الإرهابي الذي وقع أمس الأول والتهديدات المستمرة من قبل القاعدة لكل مسئول حكومي أو من له علاقة بالحكومة - يجعلنا أنا وغيري من مسئولو السلطة المحلية في محافظة أربيل غير مستعدين للعمل بعد اليوم مع دولة لم تتجاوب مع مطالب واحتياجات الناس في المحافظة وتسارع في توفير جهاز أمني يؤمن على الأقل حياتنا من استهداف الإرهابيين.

وأعرب عن مخاوفه من أن العملية الإرهابية ستؤدي إلى مقاطعة المواطنين حضور المناسبات الاجتماعية خشية أن يتعرضوا إلى عملية من هذا النوع ما دام الإرهابيون باستطاعتهم استهداف أي مكان وأي شخص بعملياتهم الإرهابية في ظل غياب الأجهزة الأمنية.

قوة أمنية تعمل على ملاحقتهم وتفتيش أحياء مدينة جعار.

وأبدي وكيل محافظة أربيل، استياءه من صمت وزارة الداخلية وعدم استجابتها لمطالبهم في توفير الجهاز الأمني لمحافظة أربيل كقضية رئيسية لعودة الحياة والاستقرار بعد تحريرها من عناصر القاعدة.

وقال أنهم واجهوا صعوبة في اسعاف الجرحى إلى مستشفيات عدن لعدم وجود سيارات إسعاف في المحافظة، وبدلاً من الانتظار لسيارات الإسعاف تأتي من مدينة عدن اضطررنا إلى نقلهم على متن سيارات مكشوفة، كما واجهنا صعوبة في تجميع اشلء وجثث الشهداء.

وأضاف: العناصر الإرهابية لا تزال موجودة في مدينة جعار ونحن طالبنا بتوفير قوات أمنية وجهاز أمني وتكلمنا بشكل رسمي وعلمي ولم يسمعوننا أحد وطرخنا هذه القضية في الاجتماع الذي عقده مجلس

وفي حين اتهم الرهوي تنظيم القاعدة بالوقوف وراء العملية الإرهابية، حمل مسؤولية التقصير حكومة الوفاق الوطني وعلى رأسها وزارة الداخلية التي - حد قوله - تتحمل مسؤولية الجريمة كونها لم تتجاوب مع مطالب السلطة المحلية بتوفير جهاز أمني لفرض هيبة الدولة والقيام بالمسؤولية الأمنية للمحافظة وملاحقة عناصر القاعدة الذين لا يزالون يتواجدون بمختلف اسلحتهم داخل مدينة جعار ويتحركون بكل حرية..

وقال: «لم نجرأ التخاطب معهم لعدم وجود المقابلة - الجنوبية - انفجرت العبوة الثانية التي كانت مزروعة في هذه الجهة، ما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى، بالإضافة ضخامة العبوتين والمواد المتفجرة التي صنعت منهما.

وأضاف: «لقد واجهنا صعوبة في انتشار الجثث وإسعاف الجرحى إلى مستشفيات عدن لعدم وجود سيارات إسعاف في المحافظة، وحتى لا نتنظر حتى تأتي سيارات الإسعاف من مدينة عدن اضطررنا إسعافهم بسرعة ونقلهم على سيارات مكشوفة».

«الميثاق» - أربيل:

استشهد وأصيب ما لا يقل عن ٧٨ شخصاً في عملية إرهابية للقاعدة استهدفت منتصف ليلة يوم الأحد، في منطقة باتيس بمحافظة أربيل، تجمعاً للجان الشعبية في مراسم عزاء بوفاة نجل شقيق رئيس اللجان بمدينة جعار، عبداللطيف السيد. وجاءت هذه العملية الانتحارية في أربيل بعد نصف ساعة من مصرع خمسة وإصابة سادس من إجمالي ٩ من عناصر القاعدة كانوا على متن سيارة (الاند كرورز) استهدفتها غارة جوية في وادي (سرا) بضاحية مديرية القطن بمحافظة حضرموت، بينما أكدت وزارة الدفاع إن انفجار العبوة الناسفة التي خلفت قتيلًا وجرحياً مساء الجمعة في سوق جنوب العاصمة صنعاء «حدث جنائي وليس لتنظيم القاعدة علاقة به».

أبين: استشهاد وإصابة 85 شخصاً بعبوتين ناسفتين للقاعدة في «مراسم عزاء» نجل شقيق رئيس اللجان الشعبية بجعار

وقال وكيل محافظة أربيل في حديث لـ«الميثاق» أن أكثر من ٤٦ شهيداً سقطوا في الجريمة الإرهابية وما لا يقل عن اثنين وثلاثين جريحاً معظمهم في حالة حرجة، وأن من بين القتلى الناتج عن انفجار عبوتين ناسفتين زرعتا في الجهتين المتقابلتين - الشمالية والجنوبية - لقاعة العزاء، ثلاثة اشلء لرئيس اللجان الشعبية، وشقيقهم الرابع عبدالسلام أصابته خبطة، إضافة إلى استشهاد ثلاثة اشلء هم علي وفضل وفتحي الحوشي ورابع ابن شقيقهم مصاب، وضمن القتلى عضو المجلس المحلي لمديرية خنفر واثنين من مرافقي وكيل محافظة أربيل «الرهوي».. مؤكداً أن سقوط العدد الكبير من الضحايا يعود إلى أن العبوتين انفجرتا في وقت متتابع، حيث انفجرت الأولى في الجهة الشمالية من قاعة العزاء وبينما كان الحاضرون يركضون هاربين نحو الجهة

